نواب في بريطانيا يطالبون بإعلان ابن سلمان "غير مرغوب فيه"

التغيير

أكد موقع "ديلي ميل" البريطاني، أن نوابا في مجلس العموم البريطاني، طالبوا بإعلان محمد بن سلمان "شخصا غير مرغوب فيه"، وأن تشمله عقوبات أقرتها المملكة المتحدة بحق منتهكي حقوق الإنسان.

وتفاعلت خطيبة الصحفي جمال خاشقجي الذي قتل بأوامر عليا من الرياض، مع هذه المطالب، داعية كذلك السلطات البريطانية إلى منع ابن سلمان من الاستحواذ على نادي نيوكاسل يونايتد.

وجاءت دعواتهم بعد قرار وزير الخارجية دومينيك راب، بوضع 49 شخصا على قائمة العقوبات البريطانية لتورطهم في انتهاكات حقوق الإنسان، منهم 20 من مساعدي ابن سلمان، الذين اتهموا بالتورط في جريمة قتل خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول التركية.

ولم يتم شمل ابن سلمان بالقائمة، نظرا لتمتعه بالحصانة الدبلوماسية، ولم يتم تجميد حساباته أو

أرصدته، بحسب التقرير.

وتقدمت هيئة الاستثمار العام، وهي الصندوق السيادي السعودي الذي يترأسها ابن سلمان، بطلب للاستحواذ على نسبة 80 في المئة من أسهم النادي، وهو طلب لا يزال الدوري الممتاز (البريمييرليغ) ينظر فيه.

وقالت جنكيز: "لو كان مايك أشلي (مالك النادي الحالي)، يمثل حلما سيئا للنادي، فسيكون ابن سلمان كابوسا بالنسبة لهم".

وشملت القائمة 25 مسؤولا روسيا، حيث ردت موسكو غاضبة، وهددت بالانتقام.

وطالب النواب في مجلس العموم، بمنع ابن سلمان من دخول بريطانيا وتجميد أرصدته، في حين دعت جنكيز إلى وقف عملية الشراء للنادي الإنكليزي.

وكان خاشقجي صحفيا ناقدا لابن سلمان، حيث تم جره إلى القنصلية التركية في إسطنبول في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2018، وقتل فيها، ثم التخلص من جثته، بعد تقطيعها.

وقادت الحادثة قبل سنتين الحكومة البريطانية لاتخاذ إجراء ضد 20 من المتورطين في الجريمة، حيث ستجمد حساباتهم وسيمنعون من دخول بريطانيا.

واقترح النائب العمالي كريس برينت، اعتبار ابن سلمان شخصية غير مرغوب بها.

ونقلت عنه الصحيفة قوله: "بناء على أن بقع الدم تقود مباشرة إلى باب ابن سلمان، فمن المستغرب عدم اعتبار الحكومة له وأتباعه بأنه لا يرحب بهم في هذه الأرض".

وتحاول هيئة الاستثمار العام التي يترأسها ابن سلمان، شراء نادي نيوكاسل، ولديها مقرات في لندن، حيث اشترت حصصا في "فيسبوك" و"ديزني" و"تسلا"، وعددا من المصارف الدولية.

وفي الشهر الماضي، اشترت حصصا في "بي تي" لتمويل شبكة "برودباند" جديدة.

وقالت الصحيفة إن التحرك لمعاقبة عشرين سعوديا سيؤدي إلى توتر بين لندن والرياض، كما وسيزيد من

التساؤلات حول دور ابن سلمان في جريمة قتل خاشقجي.

وكان ستة من أعضاء فريق القتل الذين أرسلوا إلى تركيا ممن عملوا في مكتب ابن سلمان.

وشملت القائمة اسم سعود عبد ا القحطاني، المستشار المؤتمن لابن سلمان المتهم بالتخطيط وتوجيه العملية.

وكذا نائب مدير الاستخبارات السابق أحمد عسيري، الذي برأته محكمة في الرياض من الجريمة.

وشملت أيضا صلاح الطبيقي، الطبيب الذي قام بتقطيع جثة خاشقجي. وكذلك القنصل السعودي في إسطنبول محمد العتيبي، الذي برأته محكمة في الرياض، لعدم توفر الأدلة، ولكن بريطانيا شملته في قائمتها.

وتقول الصحيفة إن بريطانيا حددت 49 شخصية ومنظمة "سيئة السمعة" ومتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان من مملكة آل سعود وميانمار وكوريا الشمالية وروسيا.

وحذرت وزارة الخارجية البريطانية الاثنين، "الطغاة والديكتاتوريين وأتباعهم"، من أنهم لم يعودوا قادرين على استخدام بريطانيا لنقل الأموال القذرة وتبييضها عبر البنوك البريطانية.

وقال راب للنواب إن القائمة الأولى للعقوبات ستشمل المتورطين بقتل المحامي ماغنتسكي وخاشقجي ومذابح الروهينغا والمعسكرات الجماعية في كوريا الشمالية.

وتسمح العقوبات للوزراء بفرض حظر للسفر وتجميد الأرصدة للمسؤولين في الدولة والمواطنين العاديين.

وقالت وزارة الخارجية إن العقوبات ستستهدف أسوأ منتهكي حقوق الإنسان حول العالم.